

واقع وتحديات الصيرفة الالكترونية في الجزائر
The reality and challenges of electronic banking in Algeria
 خلوط فوزية¹

1 أستاذ محاضر أ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، khallout.fouzia@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/9/1

تاريخ القبول: 2022/6/10

تاريخ الاستلام: 2022/6/3

ملخص:

يهدف البحث الى التعرف على مختلف عمليات الصيرفة الالكترونية في الجزائر وما تواجهه من التحديات بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الدولة من خلال منح فرص امام البنوك للارتقاء الى مستوى المنافسة العالمية.

وقد توصلت الدراسة الى ضرورة توفير موارد بشرية مؤهلة للاستثمار في التقنية المصرفية من خلال ضمان امن وسلامة المعاملات المصرفية الالكترونية، الامر الذي سيدفع الى التوجه نحو بيئة تعاملات الكترونية آمنة وفاعلة وكذا سرعة التنفيذ في المعاملات المالية والبنكية من خلال وسائل الدفع الالكترونية على مدار الساعة الذي يؤدي الى ربح الجهد والوقت بالنسبة للعميل والبنك.

كلمات المفتاحية: صيرفة الكترونية، وسائل دفع الكتروني، تجارة الكترونية، بطاقات مصرفية، قنوات صيرفة الكترونية.

تصنيف JEL : G20,F36.

Abstract :

The research aims to identify the various electronic banking operations in Algeria and the challenges it faces despite the efforts made by the state by providing opportunities for banks to rise to the level of global competition.

The study found the need to provide qualified human resources to invest in banking technology by ensuring the security and safety of electronic banking transactions, which will push towards a safe and effective electronic transaction environment, as well as the speed of implementation in financial and banking transactions through electronic payment methods around the clock. It leads to a profit of effort and time for the client and the bank.

Keywords: Electronic banking; electronic payment methods; electronic trade; bankcards; electronic banking channels.

Jel Classification Codes: F36, G20.

المؤلف المرسل: خلوط فوزية، الإيميل: khalloutf@hotmail.com

1. مقدمة:

تعاظم الاهتمام بالصيرفة الالكترونية في العشرية الاخيرة من القرن الماضي نتيجة التطورات الهائلة التي حدثت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسهولة نقل

وتبادل المعلومات الامر الذي ساهم في تحسين اداء الخدمات المصرفية وتحديثها، فجاءت البنوك الالكترونية لتسهيل العمليات المصرفية الالكترونية لما تحققه من مزايا للعملاء من جهة، ومن جهة أخرى فرصة لزيادة الربحية والحصة السوقية للبنك. وامام هذا السياق تظهر ملامح إشكالية البحث، والتي يمكن صياغتها كالتالي:

ما مدى اعتماد الصيرفة الالكترونية في المعاملات المصرفية في الجزائر؟ وهل حققت البنوك أهدافها المرجوة في هذا المجال؟
فرضيات البحث:

-استخدام وسائل الدفع الالكترونية يؤدي الى تطوير الخدمات المصرفية وكسب عملاء جدد.
-تأثير استخدام الخدمات البنكية وتنويعها يرفع من ربحية البنوك الجزائرية.

اهداف البحث: تهدف الدراسة الى:

-تقديم مفهوم عام عن الصيرفة الالكترونية من خلال الاطار النظري الذي يوضح اهم خدمات الصيرفة الالكترونية، المزايا والعيوب المصاحبة للعمل المصرفي الالكتروني.

-واقع الخدمات المصرفية الالكترونية في المصارف الجزائرية ومدى مساهمة هذه الخدمات في تحسين جودة هذه الخدمات عند العملاء

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل مختلف مفاهيم الصيرفة الالكترونية وجودة الخدمات المصرفية وتحليل، اما الجانب التطبيقي تم اعتماد المنهج التحليلي بهدف جمع المعلومات وتفسيرها بهدف الوصول الى النتائج.

محاور البحث: سيتم الإجابة على هذه التساؤلات ضمن المحاور التالية:

1.مدخل مفاهيمي حول الصيرفة الالكترونية.

2. وسائل الدفع الالكترونية الحديثة.

3. واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

2.مدخل مفاهيمي حول الصيرفة الالكترونية:

1.2.تعريف الصيرفة الالكترونية:

تعددت تعاريف الصيرفة الالكترونية نذكر منها:

● " تعرف الصيرفة بانها كافة العمليات او النشاطات التي يتم عقدها او تنفيذها او

الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية كالهاتف والحاسب والصراف الالي والانترنت، والتلفزيون الرقمي وذلك من قبل المصارف. " (ناظم محمد و زهير عبد اللات، 2008، صفحة 28)

● كما يمكن تعريف الصيرفة بانها: " اجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية، أي

باستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الامر بالسحب او بالدفع او بالائتمان او بالتحويل او بالتعامل في الأوراق المالية او غير ذلك من اعمال المصارف. وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل الى

البنك، اذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله او مكتبه، وهو ما

يعني تجاوز بعدي للمكان والزمان". (سفر، 2006، صفحة 157)

• يمكن تعريفها كما يلي : "هي تقديم الخدمة المصرفية عبر الخط (On Line Systems) للزبائن، حيث يستطيع الزبون انطلاقا من حاسوبه الشخصي يتم ربطه بحواسيب المصرف عبر الخطوط الهاتفية للقيام بمختلف العمليات المصرفية وهذا ما يزيد كثيرا في راحة الزبائن حيث لا توفر الصيرفة الالكترونية عليهم التنقل فقط بل تجعل استخدام الموزع الالي للنقود، الصيرفة الهاتفية الصيرفة بالمراسلة في اغلب الحالات عمليات غير ضرورة، وتمكن أيضا من اجراء العمليات ليس فقط على مستوى محلي بل على مستوى عالمي دون انقطاع ويوجد اسلوبين للتعامل وهما :

*يستخدم الزبون برنامج إدارة الأموال الشخصية وحاسوبه الخاص بالإضافة الى مودم وخط هاتفي لدخول الى المصرف واجراء العمليات المصرفية وهناك عدة برامج مستخدمة مثل :

Managing Your Money-Microsoft Money

*ممارسة الخدمة المصرفية عبر الانترنت".(منصف تطار، 2002، صفحة 189)

وفقا للدراسات العالمية وتحديدًا جهات الاشراف والرقابة الامريكية والاوربية، فان هناك ثلاثة صور أساسية للمصارف الالكترونية على شبكة الانترنت:

✓ الموقع المعلوماتي (INFORMATIONAL): وهو المستوى الأساسي للمصارف الالكترونية او ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي، ومن خلاله فان المصرف يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

✓ الموقع التفاعلي او الاتصال (COMMUNICATION) يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين المصرف وعملائه ، كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات او نماذج على الخط او تعديل معلومات القيود والحسابات.

✓ الموقع التبادلي (TRANSACTIONAL) وهو المستوى الذي يكون المصرف فيه يمارس خدماته وانشطته في بيئة الكترونية، حيث تسمح هذه الصورة للزبون بالوصول الى حساباته وادارتها واجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير واجراء كافة الخدمات الاستعلامية واجراء الحوالات بين حساباته داخل المصرف او مع الجهات الخارجية .

مما سبق نخلص الى تعريف الصيرفة الالكترونية على انها مجموعة التقنيات والأساليب التكنولوجية التي تقدمها البنوك لزبائنها عبر شبكة اتصال الكترونية الهدف منها تسهيل العمليات المصرفية دون تنقل الزبون الى البنك وحتى خارج أوقات دوامه.

2.2.قنوات الصيرفة الالكترونية:

1.2.2.الصيرفة عبر الصراف الالي (ATM) :

الصراف الالي جهاز يعمل اوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفا لتلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24/24 ساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الالي وهي بطاقة بلاستيكية تحمل معلومات العميل وتصدر عن البنك.

ويقدم عدة خدمات نذكر منها: السحب من حساب العميل والتوفير نقدا وهذا بالعملة المحلية، الإيداع بالحسابات نقدا، التحويلات من حساب لآخر، الاستفسار عن الرصيد، طلب دفتر الشيكات، طلب كشف الحسابات، تسديد بعض الفواتير (خالد امين و الطراد، 2006، صفحة 221)

2.2.2 الصيرفة الالكترونية عبر الهاتف البنكي:

تعتبر الخدمات البنكية المقدمة عبر الهاتف البنكي الطريقة التي تسمح للعملاء بالوصول الى المعلومات الموثقة المتعلقة بحساباتهم وبشكل فوري، من خلال استخدام الهاتف من أي مكان وفي جميع الأوقات (عياش و عباس، 2016، صفحة 292)

3.2.2 نهائي نقطة البيع الالكترونية:

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وانشطتها، يمكن للعميل استخدام البطاقات البلاستيكية او الذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم من حسابه الالكتروني بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة الكترونيا بحساب المصرف ومن خلال خدماتها: ضمان الشيكات، الدفع والقيود المباشر عن طريق التحويل الالكتروني من حساب المشتري الى حساب التاجر (الصمادي، 2000، صفحة 31)

4.2.2 الصيرفة المنزلية (Home Banking):

تعتبر من احدث الخدمات المصرفية التي تم تطبيقها مؤخرا وتعتمد هذه التقنية على الاتصال بين الحاسوب المركزي الموجود بمبنى البنك من ناحية والحاسوب الالكتروني الشخصي للزبون المتصل بمودم وخط اتصال هاتفي، بحيث تمكن العميل من الاستفسار عن رصيده وطلب كشوف الحسابات ، بالإضافة الى بعض الخدمات المالية كدفع الفواتير والتحويل بين الحسابات وتساهم هذه التقنية في تحرير العميل من ضغوط الوقت والمسافة (سلاوتي، 2014، صفحة 25)

5.2.2 الصيرفة المحمولة:

يتجه العالم اليوم وبخطى متسارعة نحو استخدام الهواتف المحمولة بصورة المصرف يستخدمون هواتفهم النقالة للاطلاع على حساباتهم الشخصية عندما لا يستطيعون الاطلاع عليها عبر الانترنت ، الامر الذي يستلزم تطوير استخدام هذه الهواتف للعديد من الأغراض، اذ يصبح من الممكن عن طريق الهاتف المحمول الوصول الى شبكة الانترنت، والاستعلام عن ارصدة الحسابات (ديدوش و حريري، 2021، صفحة 107)

6.2.2 الصيرفة عبر بنوك الانترنت (Internet Banking):

تختلف بنوك الانترنت عن بنوك الحاسوب الشخصي في انها لا تحتاج الى حزمة برمجية خاصة بها تكون مثبتة على جهاز معين، وانما من خلال الموقع الالكتروني للبنك يتم توفير قناة يتم من خلالها اجراء عمليات مصرفية تكشف الحساب او تسديد الفواتير او شراء شيء معين، ويمكن ان يقوم بها اي شخص دون الحاجة الى أي حساب لدى البنك ولا اقتناء حاسوب شخصي كي يزود برامج مالية من طرف البنك، ويطلق أحيانا مصطلح بنوك الانترنت على عمليات الصيرفة عبر الحاسوب الشخصي، حيث تستخدم الانترنت كقناة لتسليم منتجات وخدمات هذه الخبرة والتي يمكن من خلالها تامين النشاط المصرفي، ولقد ساهم استخدام الانترنت في تقديم هذه الخدمة ومن ثم قامت اغلب المصارف بانشاء مواقع

لها عبر شبكة الانترنت بدلا من انشاء مقرات جديدة لها حتى يستطيع العميل ان يتصل بالفرع الإلكتروني بطريقة اسهل (موزاوي، 2020، الصفحات 92-93)
3.2. مزايا وعيوب الصيرفة الإلكترونية:

توفر الصيرفة الإلكترونية عدة مزايا للأطراف المستعملة من عملاء، البنوك وكذا للاقتصاد الوطني بصفة عامة، في مقابل هذه المزايا نجد للصيرفة الإلكترونية عيوب كثيرة تحول دون تطورها (بوقوموم ومعطى الله، 2001).
1.3.2. مزايا الصيرفة الإلكترونية:

تتعدد مزايا الصيرفة الإلكترونية بتعدد الأطراف المستعمل لها حيث نجد:

- بالنسبة للعملاء: إن مزايا وفوائد الصيرفة الإلكترونية عديدة وكثيرة للعملاء منها:
 - منح للعملاء قدر أكبر لاختيار الخدمة المصرفية الأكثر ملائمة لهم وهذه الميزة التي تعتبر نقطة نوعية في علاقة البنك والعملاء.
 - تقديم الخدمة المصرفية طوال أيام الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة / 24 ساعة بمعنى خدمة متواصلة.
 - يمكن للعميل من الاطلاع على الحساب بالإضافة إلى معرفة أسعار الفائدة، مواعيد الاستحقاق.
 - سهولة إجراء التحويلات المالية من حساب لآخر.
 - توفير درجة الأمان والسرية بدرجة عالية من الدقة.
 - إمكانية الحصول على الخدمة المصرفية السريعة ومريحة وبتكلفة منخفضة.
 - إمكانية الحصول على الخدمة المصرفية المطلوبة في الوقت والمكان المناسب.
- بالنسبة للبنك: من أهم المزايا التي يستفيد منها البنك نذكر:
 - إمكانية البنوك بواسطة التكنولوجيا من الاستفادة من البيانات المتوفرة لديها من عملائها إلى معلومات كاملة عنهم باستخدام برامج كمبيوتر الخاصة بقاعدة البيانات.
 - زيادة المنافسة بين البنوك ويسمح لها بالدخول الى أسواق جديدة ومن ثم زيادة انتشارها الجغرافي.
 - الحفاظ على زبائنها وجذب زبائن جدد.
 - تقليل تكاليف الإجراءات كالاستخدام الأوراق، الوقت والجهد.
 - الميزة التنافسية التي يحاول كل بنك نجاح التميز بها في خدماته، فاتصال الزبون ببنكه عبر الأنترنت يزيد حسب جودته وسرعته من تميز بنكي آخر و التي تزيد من قوته التنافسية.
- مزايا الصيرفة الإلكترونية للاقتصاد الوطني:
 - زيادة الدخل المالي للبنوك الوطنية ومن ثم مساهمتها في إجمالي الدخل الوطني: تستطيع تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الأنترنت في التعامل المصرفي، هذه الرسوم سوف تعاد دورتها في اقتصاد البنك وتنشيطها من خلال استثمار البنوك في الشركات المحلية التي تطور خدمات الأنترنت في هذا المجال.

- إن المعاملات المصرفية عبر الأنترنت يزيد من الكفاءة الإنتاجية للبنوك والتي بدورها تساعد على تحسين أداء الاقتصاد بشكل عام.

2.3.2. عيوب الصيرفة الإلكترونية:

هناك بعض السلبيات للصيرفة الإلكترونية نذكر منها:

- صعوبة استخدام اللغة أو عدم توفر النشرات الإرشادية.
- عدم توفير الأمان والسرية في استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي مما يعرض هذا الأخير إلى ما يعرف بمخاطر التشغيل الناجمة عن ممارسة الأعمال المصرفية الإلكترونية.
- غسيل الأموال: لقد شهد تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تفاقم هذه الظاهرة أفقيا ورأسيا، ويمكن أن يكون ذلك بقصد أو بغير قصد من طرف البنك، سواء من خلال قبول الودائع دون أن يكون لها الحق في استفسار عن مصدرها.
- صعوبة مراقبة البنك المركزي لحجم السيولة: حيث أن نظام البنك الإلكتروني يتيح للعميل القيام بتحويل أمواله بضغطه على زر الكمبيوتر أو التلفون خارج الدولة إلى دول أخرى أو العكس، مما يجعل الدولة عرضة للتأثير لأزمة السيولة سواء بالزيادة أو النقصان.
- ظهور المخاطر التنظيمية: نظرا لأن الشبكة تقدم الخدمات من أي مكان في العالم فإن هناك خطر يتمثل في محاولة المصارف التهرب من الإشراف والتنظيم مما يخضع البنوك المركزية في وضع يصعب عليها فرض رقابتها الكاملة على هذه المصارف.
- ظهور المخاطر القانونية حيث تنطوي المعاملات المصرفية على درجة كبيرة من مخاطر قانونية لعدم معرفتها الكاملة بالقوانين والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل بدأها في تقديم خدماتها فيه، وغيرها من المخاطر.

3. وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة:

تطورت وسائل الدفع الحديثة مع انتشار عمليات التجارة الإلكترونية، ونتيجة للتجديدات المالية وذلك بفعل الصيرفة الإلكترونية أو مصارف الأنترنت، ويقصد بالدفع الإلكتروني على أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية، والشيكات الإلكترونية، والبطاقات الذكية.

1.3. تعريف وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة: تعددت تعاريف نظم الدفع الإلكترونية الحديثة نذكر منها:

- تمثل وسائل الدفع الإلكتروني أهم مكونات نظام الدفع الإلكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل دفع الكترونية، ومصطلح الكتروني يعني تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو كترومغناطيسية في تبادل المعلومات وتخزينها (الكيلاني، 2008، صفحة 44)

- كما عرفها جون بول فويار كما يلي: تمثل العمليات البنكية الخاضعة للتحكم البنكي، حيث تمنع على أي شخص من غير المؤسسات القرضية او المالية ان تقوم بمثل هذه العمليات بصفة اعتيادية دون الحصول على الاعتماد الصادر عن لجنة المؤسسات القرضية او المؤسسات الاستشارية (Foyart, 2006)
- مصطلح الدفع الالكتروني مصطلح واسع يجمع في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، مثل التحويلات الالكترونية للاموال، الشيك الالكتروني والدفع بالنقود الالكترونية (اليومي الحجازي، 2004، صفحة 25)
- من التعريف السابقة نستنتج ان وسائل الدفع الالكتروني هي مجموعة الوسائل والتقنيات الالكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل آمن ومستمر وذلك لتسديد دين ما على السلع والخدمات عبر شبكة الانترنت.

2.3 انواع وسائل الدفع :

نتيجة التطورات المتزايدة في مجال التجارة الالكترونية حولت اغلب البنوك وسائل الدفع التقليدية الى وسائل دفع الكترونية حيث اتخذت هذه الأخيرة عدة اشكال تتلائم وفقا للمعاملات عبر شبكة الانترنت.

- بطاقة الائتمان Credit card : عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع صاحبها شراء معظم احتياجاته او أداء مقابل ما يحصل عليه من سلع وخدمات.
- هناك عدة أنواع من بطاقات الائتمان كذكر منها فيميلي (قروج و قسوم ، 2020-2021، الصفحات 28-29):

- بطاقات السحب: يوجد نوعان من بطاقات السحب هما:

- البطاقة العادية أو الفضية

- هي بطاقة ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبيًا وتمنح لأغلب العملاء من أرباب الحد الأدنى

من المتطلبات عليهم، وتوفر هذه البطاقة جميع أنواع الخدمات

المقدمة؛ كالشراء من التجار، والسحب النقدي من المصارف وأجهزة السحب الآلية.

- البطاقة الذهبية: وهي بطاقة ذات حدود ائتمانية عادية لدى بعض المنظمات راعية

البطاقة مثل (visa) أو ائتمان غير محدود بسقف معين لدى البعض مثل أميركان

أكسبريس أو تصدير للعملاء ذوي القدرة المالية العالية، وبجانب ذلك يتمتع حاملها

ببعض المزايا الإضافية المجانية، مثل: التأمين ضد الحوادث، والحصول على

استشارات طبية وقانونية، وتوصيل الرسائل إلى جميع أنحاء العالم، وأسبقية الحجز في

الفنادق وشركات الطيران، وعادة ما يزيد رسم الاشتراك فيها عن البطاقة الفضية، كما

توجد لدى المنظمات الأخرى أنواع أخرى تتفاوت في المزايا الائتمانية والإضافية مثل

البطاقة الخضراء، والبطاقة الماسة التي تصدر عن أميركان أكسبريس.

- البطاقة حسب الاستخدام: ويوجد نوعان من هذه البطاقة هما :

✓ بطاقة الائتمان العادية

وهي النوع الأكثر استعمالاً، ويستخدم في

الشراء من التجار، والحصول على الخدمات، والسحب النقدي

من أجهزة السحب الآلي والمصارف المشتركة في عضوية البطاقة.

وتستخدم فقط في:

✓ بطاقة السحب النقدي الإلكتروني

عملية سحب النقود، إمام أجهزة الصراف الآلي الدولية أو في الأجهزة القارئة للشريط المغنطيسي المزود بها المصارف المشتركة في عضوية البطاقة، والجانب الذي يجد البطاقة المحلية، وهي التي تقتصر استخدامهما داخل حدود الوطن في مصر فالمصدر للبطاقة هو بالعملة المحلية، أما النوع الآخر وهو الأكثر انتشاراً فهو الذي يستخدم جميع أنحاء العالم وبكل العملات.

وهي بطاقات تصدرها المصارف

- بطاقة ضمان الشيك:

لعملائها يقدموها عند دفع مستحقاتهم شيكات مسحوبة على المصارف لتؤكد من أن الشيك ستصرف قيمته عند تقديمه للمصرف. وثمة أنواع أخرى من البطاقات بحسب النظام التكنولوجية الرئيسية للبطاقة، مثل البطاقات الذكية، وبطاقات القيمة المخزنة...

● البطاقة الذكية Smart cards: عبارة عن بطاقات بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها وتتميز بإمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى.

● النقد الإلكتروني E-Cash: تعرف النقود الإلكترونية بأنها مجموعة التواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها. وتستخدم هذه الطريقة عند التعامل مع الصفقات ذات القيمة النقدية المنخفضة، وتأخذ هذه النقود شكل وحدات إلكترونية تخزن في جهاز الحاسوب الخاص بالبائع أو المشتري، في صيغة برمجية للخدمات المالية.

● الشيك الإلكتروني E-Checking: وهو مثل الشيك التقليدي، أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد (أو لحامله)، غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل الكترونياً عبر الإنترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده إلى المستفيد مؤكداً له عملية التحويل تستخدم هذه الطريقة للدفعات النقدية الكبيرة، إذ تعتمد على فكرة اعتماد الوسيط لإتمام عملية التخليص، المتمثلة في (البنك)، الذي يشترك لديه البائع والمشتري.

● الاعتماد البنكي الإلكتروني E-Letter of credit: وهي اتفاقية مكتوبة بين البنك والبائع والمشتري، تسمح هذه الاتفاقية للبنك بتحويل مبالغ من رصيد المشتري إلى البائع بعد تقديمه الوثائق التي تسمح بذلك.

● عملة البيتكوين المشفرة Bitcoin: هي عملة افتراضية تشفيرية، تعتمد على الإنترنت بشكل كامل، كما تختلف عنها عن العملات التقليدية في عدم وجود سلطة مركزية، أو بنك مركزي يقوم بإصدارها.

3.3.3 مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة:

1.3.3 مزايا وسائل الدفع الإلكترونية:

- بالنسبة لحاملها: تعطي لحاملها عدة مزايا من أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تعطيه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع.
 - بالنسبة للتاجر: تعد اقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما انها ازاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما ان العباء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.
 - بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحصل عليها البنوك والمؤسسات المالية.
- 2.3.3 عيوب وسائل الدفع الالكترونية:**
- بالنسبة لحاملها: من مخاطر هذه الوسائل زيادة الإقراض والانفاق بما يفوق القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
 - بالنسبة للتاجر: بمجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه او عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء.
 - بالنسبة لمصدرها: من اهم الاخطار التي يواجهها مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة وكذلك تحمل المصدر نفقات ضياعها. (الطائي، 2010، صفحة 185)

4. واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر :

في ظل التقدم التكنولوجي السريع أستوجب على الدول التأقلم معه، حيث بادرت الجزائر وبكل اهتمام في ترقية قطاع البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال. حيث ظهرت في أواخر التسعينات شركة ساتيم (SATIM) شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك وهي شركة ذات أسهم تابعة للبنوك الجزائرية والتي ساهمت في وضع حلول في مجال التحويلات الالكترونية ما بين البنوك دخل حيز التنفيذ سنة 1997. كما نص قانون النقد والقرض 11-2003 في المادة 69 منه على الاعتراف باستعمال كافة وسائل الدفع التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال مهما كانت الدعامة او الطريقة المستعملة.

عرفت طاقات الدفع في الجزائر تطور ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، حيث منذ ظهور شركة ساتيم للمقاصة الإلكترونية وهي تبذل جهد من أجل الارتقاء بمستوى البنوك الجزائرية في مجال استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

حيث أشرف الوزير الأول وزير المالية ايمن بن عبد الرحمن في 2021/12/22 بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال" بالجزائر العاصمة على مراسيم التوقيع على اتفاقية إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني عبر الانترنت والتي تم ابرامها بين كل من تجمع النقد الالي، ومؤسسة بريد الجزائر، وكذا شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM). (الجزائرية، 2021)

1.4. الهيئات التي تسير المعاملات الإلكترونية في الجزائر:

توجد ثلاث الهيئات تقوم بتسيير المعاملات الإلكترونية في الجزائر هي: شركة ساتيم، الشبكة النقدية الإلكترونية بين المصارف، وأخيرا مركز معالجة النقدية بين المصارف الجزائرية

1.1.4 شركة ساتيم: شركة آلية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية، أنشئت في 25 مارس 1995 وهي شركة مساهمة برأس مال مشترك ما بين المصارف العمومية الجزائرية برأس مال 267 مليون دج.

الأعمال التي تضطلع بها تتمثل في:

- إدماج الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها.
- صناعة البطاقات المصرفية (السحب، الدفع) حسب المقاييس المعمول بها دوليا.
- منح الرمز السري وذلك عن طريق عقد يبرمه المصرف مع الشركة.

2.1.4 الشبكة النقدية الإلكترونية بين المصارف:

قامت شركة ساتيم بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقد بين المصارف سنة 1996 ، حيث كانت أول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة النقد الإلكترونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار بطاقات السحب المصرفية من الموزع الآلي محليا وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية الخاصة أو العامة أن يقدموا إلى كل عملائهم خدمة السحب للأموال بواسطة الموزع الآلي كما تعمل على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد المصارف، بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في المصارف المنخرطة، إجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، تعمل كذلك على مراقبة البطاقات المزورة، أما عن الانضمام المؤسسات إلى الشبكة يكون بإمضاء اتفاقية بين المصارف.

3.1.4 مركز معالجة النقدية بين المصارف الجزائرية:

يتولى مركز معالجة النقدية بين المصارف ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر شبكة وطنية ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة، فعملية السحب تتم بطلب فوري يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة والذي يقبل أو يرفض الطلب، وفي حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل عميل، كما يراقب المركز الإشارة السرية.

2.4 تطور قنوات الدفع الإلكتروني في الجزائر:

بدأ إدخال آلات السحب الآلي للنقود للجزائر سنة 1997، ليصل عدد الأجهزة خلال سنة 2002 إلى 250 جهازا موزعة على كبريات المدن الجزائرية ، أما فيما يتعلق بنظام الدفع الإلكتروني فقد تم الانطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري منذ سنة 2002، ونفذت العملية في مرحلتين: الأولى كانت فيها الشبكة وطنية والثانية تم فيها ربط الشركة مع مختلف دول العالم.

تملك أغلب البنوك في الجزائر مواقع على شبكة الانترنت، إلا أنها مواقع معلوماتية والتي تمثل المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية، حيث تعتبر كواجهة لتسويق الخدمات البنكية، عدا البنوك التي أبرمت عقود مع شركة الجزائر للخدمات البنكية فإن

مواقعها تصنف ضمن المواقع التفاعلية أو الاتصالية بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه، كالبريد الإلكتروني وفحص الحسابات الجارية، ويأتي في مقدمة هذه البنوك كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك السلام وبنك البركة إضافة إلى باري باس.

وقد تميزت هذه البنوك في تقديم خدمات مميزة مقارنة بنظيرتها المتواجدة في الجزائر كخدمة الدفع الإلكتروني عن طريق الانترنت التي يوفرها البنك الوطني الجزائري إضافة إلى بنك الجزائر الخارجي الذي يقدم خدمة دفع المستحقات الضريبية عن طريق الانترنت، ناهيك عن خدمات أخرى كالتحويل بين الحسابات.

أما سوق الهواتف النقالة فقد شهد تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، من حيث توفر الهواتف النقالة وبخيارات متعددة، الأمر الذي دعا إلى الاستفادة منها قدر الإمكان في تسهيل الحياة اليومية لحاملها من جهة ولتسهيل التواصل معهم من قبل الهيئات والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى.

والبنوك كغيرها من المؤسسات حاولت قدر الإمكان الاستفادة من الاعتماد المتزايد على هذه الهواتف باستغلالها في تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية.

والبنوك الجزائرية أولت اهتمام مؤخرا إلى ضرورة اعتماد الهاتف النقال في إتمام المعاملات البنكية حيث قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأول مرة في الجزائر باستخدام الهاتف النقال لأداء بعض المعاملات البنكية في إطار برنامج الحكومة لتحديث وعصرنة ورقمنة النظام البنكي الجزائري، وتسمح الخدمة البنكية عبر الهاتف النقال (m-banking) للعملاء الحائزين على حساب بنكي القيام بكل سرية وأمان بعمليات بنكية على مدار الساعة كالاطلاع على أرصدة حساباتهم البنكية والقيام بتحويلات مالية والتعرف على مختلف العمليات والقيام بتسيير البطاقات والشيكات، وقد تم إطلاق هذه الخدمة بالشراكة مع متعامل الهاتف النقال أوريديو، وللاستفادة من هذه الخدمة المبتكرة يستوجب على المشتركين لدى المتعامل الحائزين على حساب بنكي التسجيل لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عقد الخدمات البنكية النقالة من أجل الحصول على اسم المستخدم وكلمة السر الخاصين به.

كما قام البنك الوطني الجزائري بتوفير الشباك البنكي عن طريق النقال للاطلاع على الرصيد وأداء بعض المعاملات أهمها دفع الفواتير الهاتفية وتعبئة الخط المسبق الدفع الخاصين بشركة موبيليس، إضافة إلى تقديم خدمات خاصة بالاطلاع على الرصيد ومتابعة حركته والإعلام بتغييراته عن طريق رسائل نصية قصيرة، قامت بها عدة بنوك كسوسبيتي جنرال الجزائر، بنك الخليج الجزائر وفرانس بنك الجزائر وغيرها.

فيما يتعلق بالعمليات عن طريق البطاقات ما بين المصارف، تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2018، سجلت ارتفاعا بـ 19,98٪ من حيث الحجم و27,25٪ من حيث القيمة، ما يعكس عودة لا يستهان بها في مجال استعمال هذه البطاقة، والتي يمكن تفسيرها بـ:

- المجهودات المبذولة من طرف مجمع النقد الآلي في إطار ترقية خدمات البطاقة وتدعيم استعمالها؛

- الترخيص، حتى نهاية ديسمبر 2018، لـ 27 سبعة وعشرون موقع للتجارة الإلكترونية تعمل في مجال الخدمات؛
 - صدور القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية في ماي 2018 والذي يسمح، على المدى المتوسط، بتواجد مكثف لمواقع التجارة الإلكترونية لقطاع السلع والخدمات وما ينتج عنه من استعمال واسع للدفع عبر الانترنت .
- فيما يتعلق بالعمليات عن طريق البطاقات بين المصارف، تجدر الإشارة انه خلال سنة 2018 سجلت ارتفاعا بـ 19.98% من حيث الحجم و 27.25% من حيث القيمة، ما يعكس عودة ملحوظة في مجال استعمال هذه البطاقة والتي يمكن تفسيرها بـ:
- الجهود المبذولة من طرف مجمع النقد الالي في اطار ترقية خدمات البطاقة وتدعيم استعمالاتها.
 - الترخيص حتى نهاية ديسمبر 2018 لـ 27 موقع للتجارة الالكترونية تعمل في مجال الخدمات.
 - صدور القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية في ماي 2018 والذي يسمح على المدى المتوسط بتواجد مكثف لمواقع التجارة الالكترونية لقطاع السلع والخدمات وما ينتج عنه من استعمال واسع للدفع عبر الانترنت.
- الجدول 1 : المدفوعات باستعمال البطاقات خلال 2018**

الحجم بالآلاف عملية والقيمة بملايير الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم %	نسب من حيث القيمة %
الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية	139.363	1.060	46.00%	78.37%
الدفع عبر الانترنت	163.627	0.293	54.00%	21.63%
مجموع الدفع باستعمال البطاقات	302.990	1.353	100%	100%

المصدر: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf>

فيما يتعلق بالدفع باستعمال البطاقة المصرفية خلال السنة محل الدراسة، مثلت المدفوعات عبر محطات الدفع الالكترونية 46% من حيث الحجم و 78.37% من حيث القيمة، في حين ان المدفوعات عبر الانترنت سجلت 54% من حيث الحجم و 21.63% من حيث القيمة.

الجدول 2 : تطور المعاملات باستخدام البطاقة المصرفية

الحجم بالآلاف عملية والقيمة بملايير الدينارات

طبيعة العملية	سنة 2017		سنة 2018		معدل النمو	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
الدفع باستخدام البطاقات	196.938	0.916	302.990	1.353	53.85%	47.75%
منها الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية	96.756	0.678	139.363	1.060	44.04%	56.36%
منها الدفع عبر الانترنت	100.182	0.238	163.627	0.293	63.33%	23.20%

المصدر: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf>

من خلال الجدول سجلت المدفوعات عبر البطاقة المصرفية تطورات معتبرة وصلت الى 53.85% من حيث الحجم و47.75% من حيث القيمة. عرف الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية نفس الاتجاه التصاعدي في 2018، مسجلا تطورا مهما من حيث الحجم ومن حيث القيمة ليمثل 44.04% و56.36% على التوالي.

كذلك عرف الدفع عن بعد (الدفع عبر الانترنت) ارتفاعا بـ 63.33% من حيث الحجم و23.20% من حيث القيمة.

3.4 معوقات تطبيق وسائل الدفع في الجزائر والحلول المقترحة:

1.3.4 المعوقات التي تحول دون تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية:

- انخفاض ثقة الزبائن في اتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي والاتصال.
- قلة الوعي المصرفي للعملاء وإطارات البنوك لمزايا البنوك الإلكترونية.
- عدم الثقة في تسديد بالوسائل الإلكترونية.
- الميل الى الدفع نقدا في الصفقات التجارية وتفضيله على باقي وسائل الدفع.
- الفراغ القانوني في حال قيام نزاع يخص وسائل الدفع الإلكترونية.
- قلة الإطارات المؤهلة في مجال التقنية المصرفية الحديثة.
- عدم توفر الحماية الكافية لتأمين سلامة نقل المعلومات والتحويلات المالية ما بين البنوك.

2.3.4 حلول المقترحة لإنجاح الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

من أجل تبني نظام بنكي متطور بمعنى بنوك إلكترونية يجب:

- العمل على تكوين إطارات متخصصة في ميدان تكنولوجيا المعلومات.
- تحسيس المستهلك الجزائري بمميزات البنك الإلكتروني، وكسب ثقته من خلال ضمان سرية العمليات المصرفية

• العمل على تطوير وتدعيم النظام البنكي الجزائري

• العمل على خلق شبكات الأنترنت بين البنوك لتسهيل التحويل.

• العمل على تأمين كل الخدمات والتحويلات الإلكترونية ضد كل من أعمال القرصنة.

• تحسين فعالية التجهيزات ضد أي عجز متوقع.

دفعت التطورات التكنولوجية المتسارعة التي شهدتها النشاط البنكي العالمي البنوك الجزائرية إلى تطوير خدماتها البنكية وتبني خدمات عصرية ذات طابع إلكتروني وخاصة ما يتعلق منها بأدوات وقنوات الدفع.

5.الخاتمة:

تعتبر الصيرفة الإلكترونية آلية حديثة تعتمد عليها البنوك في تعاملاتها في الوقت الحالي بحيث تهدف الى تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية كآلية دفع بديلة لتلك الوسائل التقليدية، نظرا لما تقدمه من جودة وسرعة في الخدمات وبأقل التكاليف الامر الذي يجلب عدد أكبر من الزبائن.

وحتى تؤدي البنوك الالكترونية دورها بفعالية فإنه يجب عليها التحكم في تقنيات الاتصال، وحماية شبكة الانترنت ضد عمليات القرصنة، وضمان سرية جميع العمليات المصرفية، وتأمين حماية أكثر من خلال توفير موارد بشرية مؤهلة في المجال التقني حتى تعمل على كسب ثقة العملاء وبالتالي زيادة أرباح البنك وتوسيع نشاطاته. وبالرغم من كل التدابير الاحترازية المنتهجة، إلا أن البنوك الجزائرية لا تزال بعيدة عن مسار المنافسة العالمية في مجال المعاملات المصرفية الالكترونية وأصبح من الضروري عليها أن تستفيد من التجارب الرائدة في مجال العمل المصرفي ومن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

1.5 النتائج:

من خلال الدراسة السابقة تم التوصل الى النتائج التالية:

- من مزايا استخدام الصيرفة الالكترونية، تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات الصيرفة الالكترونية وذلك من خلال اليات السحب الالي.
- توسيع نطاق استخدام الصيرفة الالكترونية عبر كامل الشبكات المصرفية و تقديم خدماتها بشكل يلبي حاجيات العملاء.
- تحفيز مفهوم الابتكار الالكتروني لتقديم جيل جديد من المنتجات والخدمات المصرفية الالكترونية وادوات الدفع المصرفية القادرة على الاستجابة لمتطلبات السوق والعملاء المتزايدة.
- ضرورة توفير موارد بشرية مؤهلة للاستثمار في التقنية المصرفية من خلال ضمان امن وسلامة المعاملات المصرفية الالكترونية، الامر الذي سيدفع الى التوجه نحو بيئة تعاملات الكترونية آمنة وفاعلة.
- سرعة التنفيذ في المعاملات المالية والبنكية من خلال وسائل الدفع الالكترونية على مدار الساعة يؤدي الى ربح الجهد والوقت بالنسبة للعميل والبنك.

2.5 التوصيات والاقتراحات:

- استخدام أساليب وتقنيات حديثة في مجال الصيرفة الالكترونية لاجل تنويع الخدمات المصرفية الالكترونية حتى يكسب البنك ثقة الزبائن وجذب عملاء جدد.
- تطوير أدوات الدفع الالكتروني المستعملة في النظام المصرفي مع التقليل من استخدام الأدوات التقليدية للرفع من حجم المعاملات بها.
- نشر ثقافة استخدام البطاقات المصرفية لدى زبائن البنك .
- تاهيل موظفي البنك لتقديم خدمات ذات جودة عالية .
- العمل على حماية نظم المعلومات من المخاطر التي قد تتجم جراء استخدام وسائل الدفع الالكترونية في المصارف الجزائرية.

6. قائمة المراجع:

1. Foyart, J. (2006). Monétique et moyens de paiement. Séminaire et Formation Unicom (p. sans numéro de page). Alger: Hotel Mercure.

2. ابراهيم بورزق. (2007-2008). دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الالي البنكي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.
3. احمد سفر. (2006). العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
4. الاذاعة الجزائرية. (2021). <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/2690>. تاريخ الاسترداد 21 01, 2022
5. حزم نعيم الصمادي. (2000). المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية (الإصدار الطبعة الاولى). الاردن: وائل للنشر والاشهار.
6. حنان سلاوتي. (2014). الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر. مجلة البداع.
7. زوبير عياش، و سمية عباسية. (2016). الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الانسانية، الصفحات 339-357.
8. عائشة موزاوي. (2020). الصيرفة الالكترونية بين التنظير والتقييم. مجلة البديل الاقتصادي، الصفحات 86-101.
9. عبد الفتاح البيومي الحجازي. (2004). مقدمة في التجارة الالكترونية العربية. مصر: دار الفكر الجامعي.
10. عبد الله خالد امين، و ابراهيم الطراد. (2006). ادارة العمليات المصرفية (المجلد الطبعة الاولى). الاردن: دار وائل للنشر.
11. ليديا قروج، و ياسمين قسوم . (2020-2021). فعالية الاساليب التكنولوجية الحديثة في تحسين الخدمات المصرفية-دراسة حالة بنك التنمية المحلية-. جامعة الجزائر 3.
12. محمد بوقوم، و خير الدين معطى الله. (2001). المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، الافاق والتحولات. جامعة قالمة.
13. محمد عبد الحسين الطائي. (2010). التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للاجيال القادمة (المجلد الطبعة الاولى). الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
14. محمود الكيلاني. (2008). الموسوعة التجارية، عمليات بنكية (المجلد الرابع). الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
15. منصف تطار م، (2002). جوان. (النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية . مجلة العلوم الانسانية.
16. نوري الشمري ناظم محمد، و عبد الفتاح زهير عبد اللات. (2008). الصيرفة الالكترونية: الادوات والتطبيقات ومعوقات التوسع. عمان: دار وائل للنشر.
17. هاجرة ديدوش ، و عبد الغني حريري. (2021). دور الصيرفة الالكترونية في تحسين الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-المديرية الجهوية للشلف-. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الصفحات 101-116.